وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
University Center El-Wancharissi of Tissemsilt - Algeria

مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن
مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المجلد 03 العدد 01 - ديسمبـــر 2020

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589
الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743
الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

الـمجلد 03 العدد 01

ديسمبر 2020

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المـــــدير الشـــرفي للـمجـــلة

أ. د. عيســـــاني أحمد مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلـــــــــة

د. ألعيداني إلياس، المركز الجامعي تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

د. صلاح محمد ، المركز الجامعي تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د. سماعيل عيسى، المركز الجامعي تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

د. محمودي أحمد / د. محي الدين محمود عمر / د.بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د لعلاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د راتول محمد	جامعة الشلف
ا د عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د كمال لخريف	جامعة ابن زهر المغرب
ا د ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
ا د كمال رزيق	جامعة البليدة
أ.د الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدلجاوي	كلية الحقوق -جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د.عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د همام القوصي	جامعة حلب - الجمهرية العربية السورية

د. سلطان عبد الرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية -العراق-
د. نشأت ادوارد	معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر
ا.د.سعاد هادي حسن الطائي	جامعة بغداد
د وكيل عمار	جامعة سلطان قابوس عمان
أ.د/ رحاب يوسف	مصر
أ د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار
ا د عدالة العجال	جامعة إبن باديس مستغانم
د. عمر محي الدين محمود	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. عيسى سماعيل	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. عبدالحق القينعي	جامعة البليدة
د. محمودي أحمد	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. بوزكري الجيلالي	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. نذير بوسهوة	جامعة يحي فارس بالمدية
د. زهير طافر	جامعة بشار
د. علي العبسي	جامعة الوادي
د. محمد صلاح	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. هزرشي طارق	جامعة الجلفة
د. زياني عبد الحق	جامعة ابن خلدون تيارت
د. خيرة مجدوب	جامعة ابن خلدون تيارت
د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
د. روشو عبد القادر	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د. حمزة مزيان	جامعة الشلف
د. حسيني إسحاق	جامعة معسكر
د. قسول فاطمة الزهراء	جامعة خميس مليانة

أولا: التعريف بالمجلة.

مجلة " الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي تسمسيلت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بالمركز الجامعي تيسمسيلت، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الاعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانيا: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة الجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية للمركز الجامعي تيسمسيلت وتوسيع آفاق البث العلمي.

مـــحتويات العـدد

عنوان المقال	المشاركين	مؤسسة الانتماء	الصفحة
النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: تحقيق علاقة أوكن	أ. صحراوي جمال الدين/ جامعة معسكر أ.د عدوكة لخضر/ جامعة معسكر		22-08
أثر الشراكة في نتائج الاعمال: دراسة تطبيقية على شركة كابلات جياد السويدي	د. ابو محمد الطاهر احمد محمد علي / جامعة القصيم المملكة العربية السعودية د. ابو مصعب موسى محمد يعقوب / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا		47-23
Le leader d'opinion en marketing	Sayaj fatima / university center of ghelizane		62-48
واقع جودة الخدمات الصحية في العيادات الخاصة (دراسة حالة مصحة طب العيون نور وسارة بعين وسارة)	مكي الحاج / المركز الجامعي تيبازة حواس مولود / جامعة الجزائر 03		81-63
دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد- 19 في الجزائر	بلحاجي خديجة / جامعة الشلف قلش عبد الله / جامعة الشلف		102-82
مقالع الحجارة محرك أساسي للاقتصاد، ومدمر حقيقي للبيئة حالة جماعة تغرامت بإقليم الفحص-أنجرة (المغرب)	أقنين نبيلة / جامعة عبد المالك السعدي - المغرب أردة إلياس / جامعة عبد المالك السعدي - المغرب		118-103
التحضر الجبائي في الجزائر: الواقع والآفاق	بوشوشة محمد / جامعة باتنة 01		136-119
واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية- عرض تجارب بعض الدول-	بن فريحة نجاة / جامعة الجيلالي بونعامة نصاح سليمان / جامعة الجيلالي بونعامة		154-137
دور الكلمة المنقولة في التأثير على نية شراء خدمات الإقامة. دراسة حالة عينة من الأساتذة الجامعيين.	وزاني محمد / جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة		172-155
Sustainable Tourism Marketing	Meddas Ouahiba / University Djillali Liabes , Sidi bel Abess Kharroubi Mohamed/ University Mustapha Stambouli, Mascara		187 -173
الجهود المبذولة لترقية واستدامة السياحة الصحراوية بالجزائر	ط د /بلغيث امينة / جامعة تونس المنار- تونس		201-188
نمط تسيير العقار الصناعي وانعكاساته على التنمية المحلية في الجزائر	د. روشو عبدالقادر / المركز الجامعي تيسمسيلت		215-202
نحو إدارة سلاسل الإمداد في المؤسسات الاقتصادية كأساس محوري لدعم أبعاد التنمية المستدامة -دراسة حالة مؤسسة حسناوي بسيدي بلعباس-	زرادنة محمد / جامعة سيدي بلعباس قازي أول محمد شكري / جامعة سيدي بلعباس		231-216
اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر وتونس-	سلطان كريمة / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة بوعفار آمال / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة		247-232

Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by
"the Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development"
LMESD

University centre of Tissemsilt

Volume 03 – ISSUE 01
DECEMBER 2020

revue.mesd@gmail.com
http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602
International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589
Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743
Legal deposit : December-2018

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Center Ahmed bin Yahya Al-Wancharissi
Tissemsilt

Modern Economic and Sustainable Development review

Approved Scientific international Semestrial review And specializing in economic field

Published by
The laboratory of Modern Economic and sustainable development
Institute of Economics, Business and Management Sciences

Volume 03 – issue 01– DECEMBER 2020

International Standard Serial Number: ISNN: 2710–8589
Electronic International Standard Serial Number: E–ISSN: 2716–8743
Legal deposit : December–2018

اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ـ حالة الجزائر وتونس ـ

Knowledge economy and its role in achieving sustainable development

The case of Algeria and Tunisia

سلطان كريمة[1]، بوعفار آمال[2]

Soltane Karima[1], Bouafar Amel [2]

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)؛ اقتصاد، مالية وإدارة أعمال؛ solka06@yahoo.com ؛

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)؛ اقتصاد، مالية وإدارة أعمال؛ Bouafaramel@yahoo.fr؛

تاريخ الاستلام: 2020/09/28 **تاريخ القبول**: 2020/11/14 **تاريخ النشر**: 2020/12/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كل من مفهومي اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة وأهم مؤشراتهما، وتسليط الضوء على واقع كل منهما في كل من الجزائر وتونس، وتوضـــيح دور تبني الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة، وقد أشارت النتائج أن الجزائر وتونس قد تخلفتا كثيرا في المجال الرقمي، فعلى الرغم مما تبذلانه من مجهودات في هذا المجال؛ إلا أن ذلك لم يسمح لهما بالرقي نحو اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة، التنمية، التنمية المستدامة

تصنيفاتJEL : O1, O3, I0

Abstract:

This study aims to clarify the concepts of knowledge economy and sustainable development and their most important indicators, And learn about their reality in Algeria and Tunisia, in addition to clarifying the role of adopting a knowledge economy in sustainable development.

the results indicated that Algeria and Tunisia have lagged far behind in the digital field, despite their efforts in this field; however, this did not allow them to advance towards a knowledge economy.

***Keywords**: Knowledge, Knowledge Economy, Development, Sustainable Development.*

JEL Classification Codes: O1, O3, I0

[1] **الباحث المرسل: سلطان كريمة؛ الايمايل**: solka06@yahoo.com

مقدمة :

نظرا للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي حاليا، ومع الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار العولمة التي صاحبها حدوث انفجار معرفي في شتى المجالات، أصبحت الدول والمؤسسات بشكل خاص تهتم بتثمين المعرفة واعتبارها مورد اقتصادي أساسي، وذلك من خلال تخصيص ميزانية معتبرة للبحث والتطوير والابتكار، وأصبحت الدول تنظر إلى المعرفة على الرغم من عدم ملموسيتها بأنها ذات قيمة كبيرة وعمادا للتنمية، وأصبحت اقتصادياتها تعتمد بشكل مباشر عليها ما أدى إلى ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.

إن الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على وضع قوانين وأطر تحكم سلوك الأفراد والمؤسسات تجاه المجتمع والبيئة؛ أدى إلى اعتبارها السبيل لتحقيق الرفاهية للمجتمعات كافة، ولطالما كان ارتباط مفهوم التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا مع التطور المجتمعي الذي يرتكز أساسا على المعرفة.

لقد أكدت الدراسات أن عوامل النمو الاقتصادي تتمثل في عوامل مادية تتناقص باستخدامها، وعوامل لامادية (المعرفة، الابتكار، التعليم...) يؤدي استخدامها وتوظيفها بشكل مكثف إلى زيادة تراكمها، وبالتالي فهي تؤثر بشكل فعال على التنمية الاقتصادية.

وتماشيا مع ما أفرزته العولمة من آثار على نظم الإنتاج بالمؤسسات، أصبح لزاما على الدول النامية بما فيها دولتي الجزائر وتونس الاستجابة لمتطلبات السوق والمستجدات المتعلقة بالجانب الإداري، بما في ذلك تثمين دور المعرفة من خلال التكوين والتعليم والاهتمام بالجانب التكنولوجي، ووضع أسس متينة لتعزيز الجانب المعرفي والتكنولوجي وتوفير المناخ المشجع على البحث والابتكار والإبداع، وذلك من أجل إرساء سبل تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا تتبلور الإشكالية الرئيسية التالي:

- ما هو الدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة بمختلف مؤشراته في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر وتونس؟

وتنبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالي:

- ما المقصود باقتصاد المعرفة، وما هي أهم مؤشراته؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة، وما هي أهم أبعادها؟
- ما هي أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة بكل من الجزائر وتونس؟
- ما هي أهم مؤشرات التنمية المستدامة بكل من الجزائر وتونس؟
- كيف يساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضية التالية:

- برز مفهوم اقتصاد المعرفة نتيجة الإقرار بالدور الذي تلعبه المعرفة في النمو الإقتصادي، أو في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحقيق التطور في مختلف المجالات، وعلى الرغم من ذلك فإن الدول النامية بما فيها الجزائر وتونس مازالت لا تعطي الاهتمام المناسب به.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع اقتصاد المعرفة من جهة؛ حيث أصبحت جل الدول والحكومات تثمن دوره، وأهمية موضوع التنمية المستدامة التي أصبحت السبيل لتحقيق الرفاهية للمجتمعات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كل من مفهومي اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة وأهم مؤشراتهما؛ وتسليط الضوء على واقع كل من اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في كل من الجزائر وتونس؛ إضافة إلى توضيح دور تبني اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم الاعتماد على مؤشر (KAM)سنة 2008(Knowledge Assesment Méthodologie: KAM أو منهجية تقييم المعرفة) وهي أداة مرجعية عالمية لتقييم استعدادات بلد ما للسير نحو تطبيق اقتصاد المعرفة.

منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية، تمت معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة في الجانب النظري، وذلك باستخدام مختلف المراجع والمصادر، وفي الجانب التطبيقي تم جمع بيانات وإحصائيات مختلفة عن الموضوع، ومن ثم تحليلها للتوصل إلى نتائج الدراسة.

أولا. اقتصاد المعرفة:

1. **تعريف اقتصاد المعرفة:** قبل التعرض إلى موضوع اقتصاد المعرفة الذي هو محور هذه الدراسة؛ يجب أولا التعريف بماهية الموضوع الذي ينصب عليه ويتمحور حوله اقتصاد المعرفة ألا وهو المعرفة.

أ. **المعرفة:** يعرفها (Davenpork) بأنها المعلومات التي تكون ذات درجة عالية من القيمة المضافة، فيما يتعلق بالتفسير والسياق والتطبيقات والتي يزودنا بها الخبراء.[1] ويعرفها (Nonka and Takeuchi) بأنها عملية بشرية ديناميكية حيث تبرر معتقدات الفرد تجاه الحقيقة[2]

ب. **اقتصاد المعرفة:** يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يلعب فيه نشوء واستثمار المعرفة دورا في خلق الثروة، فالثروة في الصناعة تم إنشاؤها باستخدام الآلات التي استبدلت عمل الإنسان، والعديد من الناس يربطون اقتصاد المعرفة بالصناعات التكنولوجية؛ مثل خدمات الاتصالات والخدمات المالية[3]

أشهر تعريف لاقتصاد المعرفة هو تعريف منظمة التعاون والتنمية: "اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات".[4]

2. **خصائص اقتصاد المعرفة:** يتسم اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص أهمها:

- يركز على اللاملموسات بدلا من الملموسات، أي التركيز على صناعة الخدمات المعرفية، وليس التركيز فقط على صناعة السلع والخدمات الأخرى؛
- التشجيع على الإبداع والابتكار؛ من خلال التشجيع على الاستثمار في المعرفة والمعلومات وخلق منتجات معرفية وفكرية جديدة؛
- يعتمد بشكل أساسي على المورد البشري، ويستثمر في رأس المال الفكري من خلال التدريب والتعليم المستمرين؛
- يتميز اقتصاد المعرفة بالانفتاح على العالم.

3. **أهمية اقتصاد المعرفة:** لقد أصبحت المؤسسات العالمية تولي اهتماما متزايدا بالاقتصاد القائم على المعرفة، باعتبار أن المعرفة وأنظمة المعلومات والاتصالات أصبحت عاملا مهما من عوامل الإنتاج، بحيث تلعب دورا أساسيا في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، وتكمن أهمية اقتصاد المعرفة في جملة من العناصر يمكن اختصارها فيما يلي:

- يساعد اقتصاد المعرفة على جعل خبرات العمالة ومهاراتهم تتلاءم مع التطبيقات الجديدة، حيث يجب على العمالة مواكبة التطور التكنولوجي من أجل تحسين كفاءاتهم باستمرار من خلال التدريب والتعليم المستمرين.

- لقد أشار البنك الدولي في تقرير التنمية العالمية 1999/1998 عن المعرفة والتنمية إلى أن تضييق الفجوة المعرفية knowledge gap بين مختلف الدول من ناحية وبين الشرائح والجماعات داخل المجتمع من جهة أخرى، هو هدف رئيسي يواجه كل المجتمعات والمؤسسات المهتمة بالتنمية الدولية، وأن ملء هذه الفجوة المعرفية هو خطوة أساسية في طريق التنمية الاقتصادية، على أساس أن المعرفة عنصر مهم في الإنتاج، كما أن نمو المعرفة عامل مهم في دفع المجتمع إلى استمرار النمو والتقدم، فمن أسباب الفقر والتخلف هو قلة أو انعدام المعرفة القائمة على الابتكار والتي تساعد على تحقيق المنافسة المستدامة.[5]

4. مؤشرات اقتصاد المعرفة: لقد قدمت عدة هيئات دولية (البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوربي...) مجموعة من المؤشرات التي تمكن من تقييم فعالية تطبيق اقتصاد المعرفة في دولة ما، وسيتم الاكتفاء بالإشارة إلى مؤشرات البنك الدولي.

لقد وضع معهد البنك الدولي للبلدان الراغبة في التمكن من اقتصاد المعرفة واستخداماته والتحسين من معدل نموها مؤشر(KAM)سنة 2008(Knowledge Assesment Méthodologie: KAM أو منهجية تقييم المعرفة) وهي أداة مرجعية عالمية لتقييم استعدادات بلد ما للسير محو تطبيق اقتصاد المعرفة، ويتكون هذا المؤشر من 4 عناصر: الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسساتية، الإبداع والابتكار، التعليم والموارد البشرية، تقنيات المعلومات والاتصالات (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات[6]

أ-منظومة الاقتصاد الوطني: إن النظام الاقتصادي المؤسسي لأي بلد يجب أن يوفر حوافز من أجل الاستخدام الفعال للمعرفة الحالية، واكتساب معارف جديدة وتطبيقها في الأنشطة الاقتصادية لتحسين الإنتاجية والجودة،[7] وهذا يقتضي مجموعة من الشروط أهمها:[8]

- يجب أن يكون النظام الاقتصادي نظام مفتوح على التجارة الخارجية، وخال من السياسات الحمائية؛
- يجب أن تكون النفقات الحكومية مدروسة والعجز في الموازنة مستقرا، ومعدلات التضخم ثابتة ومنخفضة، ويجب أن يكون سعر الصرف مستقرا ويعكس القيمة الحقيقية للعملة؛
- يستوجب النظام المؤسساتي الباعث على المعرفة توافر جهاز حكومي فعال ومسئول وخال من الفساد، ونظام قانوني يدعم القواعد الأساسية للتجارة ويحمي حقوق الملكية؛

هذا ويرتكز اقتصاد المعرفة أيضا على وجود بيئة تضمن للفرد حقوقه، مما يحفزه على العمل والتطوير ويشعره بالاستقرار، ويتضمن هذا المؤشر (حقوق الملكية الفكرية، حماية المستثمر، السلوك الأخلاقي للمؤسسات، وسهولة تحقيق الأعمال، سهولة الحصول على القروض...)

ب- التعليم والموارد البشرية: يتم تقييم مستوى هذا العنصر من خلال مجموعة من المتغيرات أهمها: مستوى التحاق المواطن بمراحل التعليم المختلفة، التي يمكن أن تعد معيارا لمستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ومستوى الثقافة السائدة في المجتمع من جهة أخرى، كما يؤخذ بعين الاعتبار مستوى الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة، وحجم الموارد البشرية الماهرة في المجتمع، ومستوى التدريب الذي قد نالته الموارد البشرية.

فمؤسسات التعليم هي المسئولة في النهاية عن تخريج الكفاءات والكوادر البشرية التي ستُسهم في إنتاج وتطوير واستخدام المعرفة، ويرتبط ذلك بتغير طبيعة سوق العمل نفسه في إطار اقتصاد المعرفة الذي يتسم بدرجة أكبر من المرونة تسمح بحرية التنقل عبر التخصصات والمجالات المختلفة، مما يخلق حاجة إلى وجود مؤسسات تعليمية وتدريبية قادرة على توفير خيارات أوسع، وقدر أكبر من المرونة، بما يسمح بتطوير مهارات خريجيها، وجعلهم أكثر قدرة على التعلم المستمر.[9]

ج- **نظام فعال للإبداع والابتكار:** تشير النظريات الاقتصادية إلى أن التقدم التقني هو مصدر رئيسي لزيادة الإنتاجية، ويعد نظام الابتكار الفعال هو مفتاح هذا التقدم التقني، ويشير نظام الابتكار إلى مجموع القواعد والإجراءات التي من خلالها يكتسب البلد المعرفة وينشرها ويستخدمها، ونظام الابتكار الفعال هو النظام الذي يوفر بيئة تعزز البحث والتطوير مما ينتج عنه سلع وعمليات ومعارف جديدة.[10]

إن التحول نحو اقتصاد المعرفة يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره أحد أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة، وهذه النسبة مرتفعة في الدول المتقدمة مقارنة بباقي الدول، حيث تتقاسم الحكومات والقطاع الخاص في هذه الدول الدور في الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير.[11]

د-البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: تتمثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي اقتصاد في مدى موثوقية وفعالية أجهزة الكمبيوتر والهواتف والإذاعة والتلفزيون ومختلف الشبكات التي تربطها، وتعرف مجموعة البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها: "أجهزة وبرامج وشبكات ووسائط لجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونقلها وعرضها[12] وتعدُّ البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة، وتتألف عناصر هذا المحور من أدوات المعلومات والاتصالات والتي تعد معيارا على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الإنترنت.

ثالثا. التنمية المستدامة

1.تعريف التنمية المستدامة: هناك تعريفات متعددة و متباينة للتنمية المستدامة، و رغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة و غير متجددة دون إهمال حق الأجيال القادمة من الاستفادة منها.

إن مفهوم التنمية المستدامة ورد تعريفه لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987 أو المعروف بتقرير بروتنلاند، حيث عرفت على أنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها الخاصة ."[13] و نظرا لتعدد التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة فان معهد الموارد العالمية قد قسم تعريفات التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية و تكنولوجية تتمثل فيما يلي: [14]

التعريف الاقتصادي: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

التعريف الاجتماعي والإنساني: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

التعريف البيئي: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

التعريف التكنولوجي: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

2. أبعاد التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية الاجتماعية وكذلك الجوانب التكنولوجية، وهذه الجوانب مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد. ويمكن الإشارة لهذه الأبعاد كما يلي: [15]

أ-الأبعاد الاقتصادية: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج (استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية)، إضافة إلى التسيير المستدام للموارد الطبيعية.

ب-الأبعاد الاجتماعية: إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني و وقف تدفق الأفراد إلى المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية وتحسين قدرة الحكومات على توفير الخدمات المختلفة للسكان مثل الصحة والتعليم، والقضاء على الفقر والبطالة...

ج-الأبعاد البيئية: التنمية المستدامة هي الاستخدام الكفؤ للأراضي الزراعية، الموارد الطبيعية و المائية في العالم على أساس مستدام، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية.

د-الأبعاد التكنولوجية: وتتمثل في استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر و توفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

رابعا. العلاقة بين مؤشرات اقتصاد المعرفة وأبعاد التنمية المستدامة:

سيتم في هذا العنصر توضيح العلاقة بين بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة (التعليم وتكنولوجيا المعلومات) وبعض أبعاد التنمية المستدامة (الصحة، البيئة والفقر)

1.تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمود الفقري لاقتصاد المعرفة، وفي السنوات الأخيرة تم الاعتراف بها كأداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويمكن إبراز دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة من خلال:

أ- دور تكنولوجيا المعلومات في القضاء على الفقر: مما لا شك فيه أن هناك علاقة عكسية بين التطور التكنولوجي واتساع دائرة الفقر؛ فنجد الدول المتقدمة في المجال التكنولوجي تكون مجتمعاتها أقل فقرا من مجتمعات الدول المتخلفة في المجال التكنولوجي. وهناك العديد من الدراسات التي تثبت أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل مما يساعد على محاربة الفقر والجوع.

ب- دور تكنولوجيا المعلومات في المجال الصحي: لقد ساعدت التكنولوجيا في تطوير جوانب مختلفة في المجال الصحي؛ مثل تطبيق الأبحاث والعلاجات وحتى تعزيز التواصل ما بين الباحثين والأطباء وغيرها، ومن أهم الجوانب التي ساعدت من خلالها التكنولوجيا في تحسين المجال الصحي ما يلي:

المساهمة في رفع الوعي ونشره حول الطب والصحة؛ توفير آلات جديدة وأدوية وعلاجات؛ تسهيل التواصل بين المريض والطبيب من خلال شبكة الأنترنيت؛ تحسين مهارات الأطباء وعمال القطاع الصحي من خلال تحديث معلوماتهم باستمرار.

ج- دور تكنولوجيا المعلومات في حماية البيئة:

لقد وفّرت التكنولوجيا الآلات الصناعيّة التي تخدم مليارات البشر، من خلال توفير مستلزمات الحياة، كما ساعدت على تسهيل تنقّلهم مِن مكانٍ إلى آخر، إلا أن هذه التّطورات لها دور سلبي على البيئة فأصبحت تهدد مُستقبلنا بالَتغير المناخي و انقراض الحيوانات، و مَع ذلك فإن التكنولوجيا دائماً تقدمُ البدائل؛ فإذا استخدمنا الطّاقة المُتجددة فإننا نحافظ على البيئة من التّلوث، كما تساعد التكنولوجيا الحديثة على إعادة تدويرِ المخلفات و استخدامها مرّة أخرى، وتحليةِ مياه البَحر وغيرها.

2. التعليم: التعليم من أجل التنمية المستدامة هو الاستثمار في مواطني الغد ليجعلهم قادرين على تفهم الآثار الناتجة عن أعمالهم وبالتالي تعديل سلوكياتهم، إن ضمان التعليم الشامل والجيد يعتبر هدف من أهداف التنمية المستدامة، ويمكن إبراز دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

أ- دور التعليم في القضاء على الفقر: إن التعليم يؤثر على أوضاع الفقراء في المجتمع حيث يمثل أداة أساسية لتخليص المجتمعات من دائرة الفقر، فهو يعتبر من الآليات الواقية من الفقر باعتباره مسئول عن بناء القدرات الفكرية للأفراد، حيث

كلما كان التعليم جيدا ومتماشيا مع متطلبات سوق العمل فإنه يمكن الأفراد من الحصول على مناصب عمل مناسبة؛ يحصلون من خلالها على مقابل مادي يساعدهم على تلبية حاجياتهم من غذاء وصحة وملبس... وبالتالي تحقيق الرفاهية لهم.

ب- دور التعليم في المجال الصحي: يعتبر التعليم الجيد أساس الصحة والرفاه؛ ولكي يعيش الناس حياة صحية فإنهم يحتاجون إلى المعرفة لتفادي الأمراض على أنواعها، وبالتالي فإن التعليم بذاته هو حافز للتنمية والحياة الصحية السليمة، واتخاذ القرارات السليمة في المجال الصحي ، والاستجابة للتحديات المحلية والعالمية.

ج- دور التعليم في حماية البيئة: تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى التعليم البيئي الذي يقوم على رفع مستوى الوعي لدى الأفراد بالقضايا البيئية ومساعدتهم على فهم مسؤوليتهم في استخدام الموارد المتوفرة بحكمة والحفاظ على الطاقة وحماية البيئة، يكون من خلال تسليح الأفراد بالمعرفة لتخفيض الاستهلاك وإعادة الاستخدام.

خامسا: اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في كل من الجزائر وتونس:

1. جهود كل من الجزائر وتونس في مجال اقتصاد المعرفة:

أ-منظومة الاقتصاد الوطني: وتتم الإشارة في هذا العنصر إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي، إمكانية القيام بالأعمال، وحماية الملكية.

- **النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي:** تباطأ النمو الاقتصادي في الجزائر في عام 2017 نتيجة لانخفاض طفيف في إنتاج المحروقات وارتفاع لا يزال معتدلاً في القطاعات خارج المحروقات، وقد تم تقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.1 ٪ في عام 2017 ، بانخفاض عن 3.5 ٪ المسجلة في عام 2016، أما تونس فسجلت ارتفاعا محسوسا في الناتج المحلي الإجمالي حتى 2018، ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي للدولتين خلال 4 سنوات الأخيرة في الجدول التالي:

الجدول 1: "نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وتونس"

	2015	2016	2017	2018
الجزائر	3.8	3.5	2.1	2.8
تونس	1.1	1.0	2.3	3.0

Source :http://www .ONS.dz, et http://www.worldbank.org/en/718481507686360102/MEM-Oct2017-Tunisia-ARA-pdf.pdf étude

- **إمكانية القيام بالأعمال:** في تصنيف البنك العالمي لسنة 2013 تم وضع الجزائر في المرتبة 152 من أصل 185 دولة شملها التصنيف، هذا التصنيف السلبي يعود إلى كون كل جوانب التصنيف سلبية تقريبا (مباشرة الأعمال، حماية المستثمرين، الحصول على القروض، دفع الضرائب...)، في حين احتلت تونس المرتبة 50 في نفس التصنيف.[16] ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول 2: "ترتيب كل من تونس والجزائر حسب إمكانية القيام بالأعمال"

	حماية المستثمرين	مباشرة الأعمال	استخراج تراخيص البناء	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	الحصول على القروض
الجزائر	82	156	138	170	129	129
تونس	49	66	93	62	30	104

Source : :Doing business 2013,Available on the website:

http://documents.worldbank.org/curated/en/648291468191951408/pdf/NonAsciiFileName0.pdf

من خلال الجدول السابق يلاحظ التفاوت الكبير بين الجزائر وتونس، حيث تتقدم هذه الأخيرة الجزائر في الترتيب في كل معايير التصنيف، وهذا ما يبرر الفرق الكبير في الترتيب بينهما، ويعود ذلك إلى العراقيل التي تصادف المستثمرين في الجزائر، وكثرة الوثائق المطلوبة وصعوبة الحصول عليها.

- حقوق الملكية الفكرية:

- **الجزائر:** إن المشرع الجزائري يضمن للمؤلف حقوقه من خلال قوانين الملكية الفكرية، وكذلك الحال بالنسبة للملكية الصناعية، فقد تم إنشاء المعهد الوطني للملكية الصناعية(INAPI) تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، كهيئة عمومية ذات طابع اقتصادي و تجاري، بموجب "المرسوم التنفيذي رقم" 98-69 المؤرخ 21 فبراير 1998، في إطار إعادة هيكلة المعهد الأم (المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية).

- **تونس:** ينص القانون التونسي أن كل استغلال أو استعمال لمصنف محمي يستوجب ترخيصا مسبقا من المؤلف نفسه أو من ممثله القانوني ، مقابل خلاص معلوم طبق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل في مجال الملكية الأدبية و الفنية والصناعية.

إن الملكية الفكرية في تونس والملكية الصناعية محمية بقوانين تتماشى في مجملها مع الالتزامات الدولية المنجرة عن المصادقة عن اتفاقيات ذات علاقة بهذا المجال، كما عزز الجانب الهيكلي لحماية الملكية الفكرية بمؤسستين هما المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلف والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية[17]

ب- التعليم:

- **الجزائر:** لقد حرصت الحكومة الجزائرية على تطوير وتحسين المنظومة التعليمية بكافة أطوارها، وكان ذلك من خلال فتح العديد من المدارس والجامعات، وإجبارية ومجانية التعليم، وقد تم إصدار قانون يعاقب كل والد يحرم ابنه البالغ 6 سنوات من الدخول إلى المدرسة.

وفي ما يخص التعليم العالي فقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في منظومة التعليم العالي من خلال توفير الهياكل القاعدية، فقد تطور عدد الطلبة في التدرج مثلا في 2001/2000 تم تسجيل 466084، وارتفع في 2010/2009 إلى 1034319، إن هذا التوسع في عدد الطلبة أدى بالحكومة إلى إتباع إستراتيجية تمثلت في توسيع قاعدة التعليم العالي من خلال إنشاء هياكل قاعدية جديدة، وتوظيف أكبر قدر ممكن من المؤطرين، فقد تطور عدد الجامعات والمراكز والمعاهد من 52 في 2001/2000 إلى 79 في 2009/2008.[18]

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة للحكومة في هذا القطاع إلا أن الخبراء يؤكدون أن الجامعة الجزائرية بحاجة إلى اهتمام وتطوير أكثر ومعالجة المشكل الأساسي وهو عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي (العرض) وطلب سوق العمل.[19]

- **تونس:** لقد خضع نظام التعليم التونسي لثلاث إصلاحات هيكلية آخرها كان في 2006، وتتمثل أولويات التعليم في تونس في إنشاء نظام تعليمي وطني موحد، إنتاج الكوادر، فتح التعليم أمام المعرفة العالمية، التعليم مجاني وإلزامي لمن بلغوا سن التمدرس، والوصول إلى الجامعة مكفول لجميع المتحصلين على البكالوريا، وعرف نظام التعليم تغييرات جذرية تتماشى والتحديات التي تطرحها العولمة واقتصاد المعرفة، وتنفق تونس أكثر من 6% من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا في تمويل التعليم العام.[20]

ولتقييم نظام التعليم التونسي يمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات النوعية، فمن خلال مسح Pisa (برنامج تقييم الطلاب الدولي) والذي يتتبع أداء النظام التعليمي في بلدان منظمة التعاون والتنمية، تم وضع تونس في المراكز الأخيرة، حيث أظهر أن معظم الطلاب التونسيين أقرب إلى الأمية من احتياجات الأفراد الذين يعيشون في ظل اقتصاد المعرفة.[21] أما فيما يخص مؤشر التعليم وجودته، فتم أخذ إحصائية للبنك الدولي لسنة 2013، حيث تم فيها إيراد معدل الدول العربية من (1-7) حيث أن (1)

تمثل ضعيف جدا، و(7) قوي جدا، بالإضافة إلى النسبة المئوية للملتحقين بالتعليم، وأيضا بالنسبة لمؤشر التعليم العالي والتدريب.

الجدول 3: "مؤشرالتعليم للدولتين"

	مؤشر الصحة والتعليم		نسبة الملتحقين بالتعليم		جودة نظام التعليم	
	الترتيب	المعدل(1-7)	الترتيب	معدل النمو%	الترتيب	المعدل (1-7)
الجزائر	81	5.61	41	97.3	114	3
تونس	53	6	13	98.9	68	3.7

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: نجلاء صالح البسام، 2015/2014، **تحول الدول العربية إلى اقتصاد المعرفة، الترتيب والمقارنات**، اللقاء العلمي السادس لطلاب جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص13.

غالبا ما يتم إرفاق الصحة بالتعليم، لكونه لا توجد تنمية بدون مجتمع صحي، وتجدر الإشارة هنا أن تونس احتلت المرتبة الأولى عربيا في 2013 بالنسبة لمؤشر الصحة والتعليم.

ج-البحث العلمي والابتكار التكنولوجي:

- **الجزائر:** انتهجت الجزائر كباقي الدول مقاربة المجمعات والأقطاب العلمية والتكنولوجية، حيث تم إنشاء أهم قطب تكنولوجي في الجزائر وهو الحظيرة الافتراضية Cyber park لسيدي عبد الله، والذي يهدف إلى تطوير وابتكار الحلول وإنتاج المنتجات الافتراضية ومساعدة المؤسسات على النهوض بأنشطة البحث والتطوير.[22]

- **تونس:** احتل البحث العلمي أهمية خاصة منذ النصف الثاني من التسعينات مع صدور القانون الأول عام 1996: والذي من أهدافه؛ التطوير المستمر لهياكل البحث العلمي والتكنولوجي، تعزيز الوصول إلى المعلومات التقنية والعلمية، وتطوير التعاون الدولي من خلال دمج الباحثين في أفضل الشبكات الدولية لتعزيز مهاراتهم ونقل المعرفة التكنولوجية إلى تونس.

وقد تطورت الموارد المخصصة للبحث والتطوير بشكل ملحوظ، من 0.39%من الناتج المحلي الإجمالي في 1998 إلى 1.1% في 2009، وقد صنف مؤشر الابتكار العالمي تونس في المرتبة 33 عالميا من حيث إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير.[23] وتعتبر براءات الاختراع المؤشر الأكثر شيوعا للأداء التكنولوجي، وأن عدد براءات الاختراع لا يشير إلى جودتها، وبالتالي فإن البيانات تقدم في الواقع معلومات عن القدرة على استخدام الحماية فيما يتعلق بأشكال الملكية الفكرية.

والجدول التالي يوضح عدد براءات الاختراع من سنة 1963 إلى2013 للدولتين وبعض الدول الأخرى.

الجدول 4 : عدد براءات الاختراع للجزائر وتونس مقارنة ببعض الدول

تونس	الجزائر	المغرب	مصر	السعودية	ألمانيا	كوريا	ماليزيا
37	14	78	212	858	375692	118443	1892

المصدر: مؤسسة بن راشد آل مكتوم، 2014، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014، الشباب وتوطين المعرفة، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص117.

إذا احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة ضمن هذه الثماني دول وتليها تونس، حيث أنهما بعيدتان إلى حد كبير عن باقي الدول مثل ألمانيا وكوريا.

د-البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال:

- **الجزائر:** عرف قطاع الاتصالات في الجزائر منذ نهاية التسعينات تطورا ملحوظا وانفتاح مباشر على الخواص، من خلال الإصلاحات التي مهدت الطريق أمام المتعاملين الأجانب وشجعتهم على الاستثمار في القطاع، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بتوقيع

مجموعة من الاتفاقيات، أهمها اتفاقيتين مع مجموعة ORACLE الأمريكية وهي من الرواد الأوائل في البرمجيات؛ الأولى تمت مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات، وتتعلق بتنظيم برامج التكوين في تكنولوجيا الإعلام والاتصال في 12 مؤسسة، والاتفاقية الثانية مع إحدى مراكز التدريب التابعة لمؤسسة سوناطراك.[24]

- **تونس:** تعود سياسة تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تونس إلى منتصف السبعينات على الأقل، مع إنشاء العديد من الهيئات التي تهدف إلى استخدام أجهزة الحاسوب في الإدارات والمؤسسات التعليمية والجامعية، ولوحظ ارتفاع نفقات الحكومة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فبعد أن بلغت في 2000 4.8%، ارتفعت إلى 6% في 2007.[25] وحاليا تتمتع تونس ببنية تحتية حديثة موثوقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة فيما يخص انتشار الهواتف المحمولة، وكذلك زيادة عدد مستخدمي الأنترنيت.

2. واقع التنمية المستدامة في كل من الجزائر وتونس:

أ- الجانب الاجتماعي:

- **الفقر:** في الجزائر وصل معدل الفقر الوطني بـ 5.5%سنة 2011، أما معدل الفقر المدقع من بين مجموع السكان فقدر بـ 0.5%. حيث يتوقع أن 10% من سكان الجزائر معرضون للسقوط في دائرة الفقر بسبب الظروف المعيشية المتدهورة كالبطالة.[26] أما في تونس فقد بينت الإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء أن معدل الفقر في تونس انخفض من 20.5% سنة 2010 إلى 15.2%سنة 2015.[27]

- **البطالة:**

الجدول 5: "تطور نسبة البطالة في كل من الجزائر وتونس في السنوات الأخيرة"

الوحدة: نسبة مئوية

	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7
تونس	14.8	15.2	15.5	15.5	15.5

Source :https://ar.knoema.com/atlas et www.ins.nat.tn, / consulté le 18/10/2019

نلاحظ أن معدل البطالة في تونس أكبر منه في الجزائر خلال السنوات الأربع الأخيرة، كما أن معدل البطالة في كل منهما شهد تغيرا طفيفا خلال هذه السنوات، وتجدر الإشارة أن هناك تباينا كبيرا بين معدل البطالة عند المتعلمين والأقل تعليما، أي أنه يزيد مع ارتفاع مستوى التعليم، ويعود ذلك إلى سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تعتمد كثيرا على التكنولوجيا، أي أن التعليم في كل من الجزائر وتونس لا يوفر ضمانة ضد البطالة.

- **الصحة:** من اجل التعرف على واقع الصحة في كل من الجزائر و تونس ستتم مقارنة مؤشر الحياة في كلا الدولتين، فهو معيار جيد للحكم على نوعية التنمية الصحية المستدامة في دولة معينة.

الجدول 6: "تطور متوسط أمل الحياة في الجزائر وتونس خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: سنة واحدة

	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	75.6	75.8	77.5	77.6	77.6
تونس	74.9	75.1	75.4	75.4	75.6

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء تونس، الديوان الوطني للإحصاء الجزائر

من خلال الجدول يتبين لنا أن متوسط أمل الحياة في كلتا الدولتين يشهد ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى. و يرجع هذا التزايد إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الدولتين خلال هذه الفترة التي أدت إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطن و التقدم في المجال الطبي، وتكوين الموارد البشرية في جميع التخصصات وتوفير مختلف طرق الوقاية من الأمراض....الخ. وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولتين من أجل تحقيق صحة مستدامة إلا أن مستوى الصحة في كلا الدولتين يبقى متواضعا.

ب- الجانب الاقتصادي:

- **الجزائر:**إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسب عالية على قطاع المحروقات والذي ساهم مباشرة في التدهور البيئي بجميع أشكاله و بنسب بالغة، جعل الجزائر ترى في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة و رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي، لذلك خصصت 262 مليار دولار لإنجاح الخطة الخماسية الجديدة للنمو(2015-2019)، بحيث تشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصادالأخضر.[28] و من بين الانجازات المحققة في إطار الاقتصاد الأخضر نذكر ما يلي:[29]

المركز الهجين(HYBRID) للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل؛

- مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)؛
- سد بني هارون؛
- النقل الكبير للمياه في عين صالح/ تمنراست؛
- محطات لتحلية مياه البحر؛
- إدارة النفايات المنزلية؛
- التصميم المعماري الذكي.

- **تونس:** تونس من البلدان العربية التي تتخذ من مفهوم الاقتصاد الأخضر فرصة مهمة للحد من المخاطر البيئية وفي نفس الوقت التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة. وفي هذا السياق تم وضع الأطر القانونية والحوافز الاقتصادية لتنمية المبادرات البيئية في الخمسة عشرة عاما الأخيرة، حيث تم تنمية مجموعة من المبادرات في مجال الإنتاج الأنظف.

ج- الجانب البيئي:

- **الجزائر:**أمام هذه الوضعية المزرية للبيئة عملت الجزائر على ايجاد الحلول اللازمة لإعادة التوازن بين التنمية الاقتصادية و البيئة ومن أهمها سن القوانين للتكفل الحقيقي بالبيئة، والقيام بعدة تدخلات في هذا المجال، وكانت أغلب مجالات التدخل ما يلي:[30]

في مجال التلوث المائي: تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب الخاصة بـ10مدن يفوق عدد سكانها 02مليون نسمة، و إعادة تأهيل 24محطة لتصفية المياه.

في مجال التلوث الجوي: بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي، وإدخال البنزين الخالي من الرصاص، حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي 40.000سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160محطة منتشرة عبر الإقليم وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص، واستثمرت سوناطراك 272مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة.

في مجال النفايات الحضرية والصناعية: إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن ذلك لا زال يجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة

مزابل مراقبة، كما أن وضعية النفايات الصناعية هي الأخرى باعثة على القلق، رغم أن سوناطراك تعكف على دراسات حول المعالجة الكيماوية لأوحال البترول عوض طمرها.

- **تونس**: إن تونس كباقي الدول العربية خاصة و دول العالم عامة تملك هيكلة قانونية وأخرى مؤسساتية جيدة تعمل لأجل الحفاظ على البيئة بجميع عناصرها، وتبرز جهود تونس فيما يخص البيئة في ثلاث مجالات:

مجال التلوث المائي: بذلت تونس منذ استقلالها جهوداً ضخمة في مجال استغلال المياه لكي تسد احتياجاتها من ماء الشرب والري وأيضاً في مجال حماية البيئة من خلال الصرف الصحي، وتعتبر تونس هي الأولى من بين دول شمال إفريقيا في نسبة توزيع مياه الشرب وكذلك نسبة توصيل المساكن بشبكة الصرف الصحي.

وبفضل وعيها بأهمية حماية البيئة أنشأت تونس مؤسسات فعالة مبكراً وقبل إنشاء وزارة البيئة نفسها، وأصدرت عدة قوانين ومعايير تحكم تصريف المياه العادمة والنفايات في البيئة.

مجال التلوث الجوي: تبذل تونس العديد من الجهود للقضاء على التلوث الجوي، حيث تمثل الطاقة المتجددة نسبة 3% من مجمل الطاقة المنتجة في تونس حسب إحصائيات سنة 2016 و تطمح إلى رفعها لنسبة 30% بحلول سنة 2030. وتشهد التكنولوجيات المعتمدة في مجال الطاقة الشمسية انخفاضًا في كلفتها بنسبة 80% منذ 2009 وبالإمكان أن يستمر هذا التراجع بنسبة 59% في أفق سنة 2025مما يجعل من هذه التكنولوجيات الأقل كلفة لتوليد الطاقة حسب الوكالة الدولية للطاقات المتجددة.[31]

مجال النفايات الحضرية والصناعية: سجلت تونس خلال السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً واجتماعياً هاماً نتج عنه تطور عمراني وقفزة صناعية واقتصادية في جميع المدن ما أدى إلى الضغط المتواصل على النظم البيئية والاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية وما ينجم عن ذلك من نفايات، وعلى هذا قامت تونس بتفعيل منظومة لإدارة النفايات الصناعية ومعالجتها، وتدوير بعض الأصناف من النفايات الخاصة.

6.الخاتمة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة وجود فجوة رقمية كبيرة بين دولتي الجزائر وتونس وما يدور في العالم من خلال احتلالها للمراتب الأخيرة في ترتيب الدول بالنسبة لمختلف المؤشرات الخاصة باقتصاد المعرفة، وخاصة الجزائر التي تبين أنها دائما في ذيل القائمة وحتى مع باقي الدول العربية، وبالتالي تبين أن وصول كل من الجزائر وتونس إلى الاقتصاديات القائمة على المعرفة لا يزال محدودا للغاية، فالمشكلة لا تكمن فقط في امتلاك تكنولوجيا متطورة، وفي الوصول السهل والسريع للمعلومات من خلال الشبكة؛ لكن المشكلة تكمن في كيفية توظيف تلك المعلومات والاستفادة منها إلى أقصى الحدود. فبناء مجتمع معرفي كأحد دعائم التنمية المستدامة يواجه ضعفا في إنتاج ونشر المعرفة في كل من الجزائر وتونس على الرغم من وجود رأس مال بشري مهم، لكن الظروف الحالية لا تسمح بذلك، وبالتالي فإن كل من الجزائر وتونس لازالتا تواجهان العديد من التحديات للتحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال إصلاحات جديدة للقطاعات ذات العلاقة، بما في ذلك التعليم، ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

- هناك علاقة وثيقة بين التعليم كأحد أهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليص دائرة الفقر وتحقيق التحسن في المجال الصحي؛
- هناك دور كبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أبعاد التنمية المستدامة خاصة في مجال الحفاظ على البيئة والمجال الصحي؛

- تفيد التقارير والدراسات أن نظم التعليم والتدريب في الجزائر وتونس كما في كل البلاد العربية قد اتسمت بضعف الإنتاجية، حيث لا يفسر النمو في التعليم أيا من أجزاء الزيادة في مخرجات التنمية، كما أن مناهج التعليم في المنطقة العربية لا تولي أهمية كبيرة لتنمية شخصية الأفراد، بقدر ما تهتم بالحفظ والتلقي[32]
- تشـير النتائج أن الجزائر قد تخلفت كثيرا في المجال الرقمي، فعلى الرغم مما تبذله الحكومة من مجهودات في هذا المجال، إلا أن ذلك لم يسمح للجزائر بالرقي نحو اقتصاد معرفي؛
- تشـير النتائج أن تونس أيضـا لازالت بعيدة عن اقتصـاد المعرفة بكل مؤشـراته؛ وذلك على الرغم من تقدمها على الجزائر تقريبا في كامل المؤشرات ذات العلاقة باقتصاد المعرفة، واحتلالها لمراتب لا بأس بها عربيا؛
- بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسـلطات الجزائرية والتونسـية في مجال حماية البيئة، إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة.

وفي الأخير يمكن تقديم جملة من التوصيات:

- ضرورة استمرار البحث في سبل نقل المعرفة ونشرها وتوطينها وتوظيفها؛
- تبني وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة لاكتساب المعرفة ، ومعالجة جوانب القصور في التعليم؛
- الاقتداء بالاقتصاديات الرائدة في تطبيقات اقتصاد المعرفة في الدول المتقدمة؛
- تشجيع البحث والابتكار ودعم الإنفاق عليه؛
- الاهتمام أكثر بقطاع التعليم العالي وتطويره من خلال الاسـتثمار في الكفاءات البشـرية، لوقف هجرة الأدمغة إلى الخارج.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1]رفاعي ممدوح عبد العزيز، 2016، **إدارة المعرفة (مدخل قياس قيمة رأس المال الفكري)**، الطبعة 7، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ص14.

[2]نفس المرجع والصفحة.

[3].الخطيب أحمد الخطيب، زيغان خالد، 2009، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات**، الطبعة1، جدارا للكتاب العالمي ، الأردن، ص16.

[4] .Smith, keith, May 2000, **what is a knowledge economy:** disponible sur le site: http://www.ebusinessforum.gr/old/content/downloads/WorkingPapera54.pdf,(consulté le: 12/10/19).

[5]نغم حسين نعمة، 2011، **إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، جامعة النهرين، ص41.

[6].عبد المنعم هدى، قعلول سفيان، 2019، **اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد، 51، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص44.

[7] le Centre pour l'Intégration en Méditerranée (CMI) avec la Banque mondiale, la Banque européenne d'investissement (BEI) et l'Organisation Islamique pour l'Éducation, la Science et la Culture (ISESCO), 2013, Transformer les économies arabes **: La voie de la connaissance et de l'innovation** », Washington.

[8].مسعي سمير، 2015/2014،**اقتصاد المعرفة في الجزائر** رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية الاعلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص130.

[9] رانيا علاء الدين السبيعي، **عوامل تراجع الأداء العربي على مؤشرات اقتصاد المعرفة**، الأربعاء 25 يناير 2017، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2418 (تاريخ الاسترداد: 2019/10/7)

[10] **(** Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, 2006, **The knowledge economy**, the KAM methodology and world bank operations, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washingto, p06

[11].بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم، 2017، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار**، مجلة شمال إفريقيا، ع17،**ص165.**

[12] Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, p07.

[13].فطيمة مبارك، **التنمية المستدامة: أصلها و نشأتها**، مجلة بيئة المدن الإلكترونية العدد13،يناير2016،متاح على الموقع: www.envirocitiesmag.com>pdf. (تاريخ الاسترداد: 2019/10/9)

[14].عبد الغني حسونة،2013/2012، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة دكتوراه في قانون الأعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 23-24.

[15]عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**، متاح على الموقع:

2002/www.m.ahewar.org/s.asp ?aid=4305&r=07/10/2019(2019/10/9 (تاريخ الاسترداد:

[16] doing business. (2016)

http://documents.worldbank.org/curated/en/648291468191951408/pdf/NonAsciiFileName0.pdf

[17]محمد المسعي، https://www.legal-agenda.com/article.8/12/20

[18]الديوان الوطني للإحصاء، متاح على الموقع: http://www.ons.d z

[19]سمير مسعي، مرجع سبق ذكره، ص248.

[20] Adel Ben Khalifa, juin 2015, **la tunisie dans l'économie du savoir** : une comparaisan internationale, document de travail, institut Tunisiene de la compétitivité et des études quantitative, n°28, p03.

[21] IBID , P08

[22]سمير مسعي، مرجع سبق ذكره، ص284.

[23] Adel Ben Khalifa, p14

[24]بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص168.

[25] Adel Ben Khalifa, p22.

[26] www.albankadawli.org, (Consulté le 10 12, 2019)

[27]**معدل الفقر في تونس ضعف فرنسا32 مرة**،2018/1/31،: المنار، المجموعة اللبنانية للإعلام، متاح على الموقع: https://almanar.com.lb/3299327

[28].شنيخر عبد الوهاب، سنوسي سعيدة، جوان 2018، **تحول المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو الاقتصاد الاخضر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد التاسع، ص854.

[29]شرقرق سمير وقحام وهيبة، 2016، **الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل-مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، ص ص 450-453.

[30]) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **واقع البيئة في الجزائر**،2019/06/08 www.politics-dz.com، (تاريخ الاسترداد 2019/10/21)

[31]هيثم سليماني، استحدثت "شرطة للبيئة" هل تعود تونس "خضراء كما كانت"، متاح على الموقع: https://www.sasapost.com/will-tunisia-restore-its-greenness (تاريخ الاسترداد: 2019/10/10)

[32]مؤسسة بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014، **الشباب وتوطين المعرفة**، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص68.

قائمة المراجع:

✓ **المؤلفات:**

1.الخطيب أحمد الخطيب، زيغان خالد، 2009، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات**، الطبعة1، جدارا للكتاب العالمي ، الأردن.

2. رفاعي ممدوح عبد العزيز، 2016، **إدارة المعرفة (مدخل قياس قيمة رأس المال الفكري)**، الطبعة 7، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

✓ **الأطروحات:**

1. .عبد الغني حسونة،2013/2012، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة دكتوراه في قانون الأعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2. مسعي سمير، 2015/2014،**اقتصاد المعرفة في الجزائر** رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية الاعلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

✓ **المقالات:**

1. نغم حسين نعمة، 2011، **إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، جامعة النهرين.

2 .عبد المنعم هدى، قعلول سفيان، 2019، **اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد، 51، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

3.شنيخر عبد الوهاب، سنوسي سعيدة، جوان 2018، **تحول المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو الاقتصاد الاخضر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد التاسع.

4. شرقرق سمير وقحام وهيبة، 2016، **الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل-مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6.

5. .بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم، 2017، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار**، مجلة شمال إفريقيا، ع17.

✓ **التقارير:**

.مؤسسة بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014، **الشباب وتوطين المعرفة**، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي

مواقع الانترنيت:

1. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **واقع البيئة في الجزائر**،2019/06/08 www.politics-dz.com، (تاريخ الاسترداد 2019/10/21)

2.هيثم سليماني، استحدثت "شرطة للبيئة" هل تعود تونس "خضراء كما كانت"، متاح على الموقع: https://www.sasapost.com/will-tunisia-restore-its-greenness (تاريخ الاسترداد: 2019/10/10)

3. محمد المسعي https://www.legal-agenda.com/article.8/12/20

4. الديوان الوطني للإحصاء، متاح على الموقع: **http://www.ons.dz**

5. المنار، المجموعة اللبنانية للإعلام، **معدل الفقر في تونس ضعف فرنسا32 مرة،2018/1/31**، متاح على الموقع: **https://almanar.com.lb/3299327** .

6. عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**، متاح على الموقع:

2002/www.m.ahewar.org/s.asp ?aid=4305&r=07/10/2019(2019/10/9 :تاريخ الاسترداد)

7.فطيمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها و نشأتها، مجلة بيئة المدن الإلكترونية العدد13،يناير2016،متاح على الموقع: .pdf<**www.envirocitiesmag.com (تاريخ الاسترداد 2019/10/9)**

8. رانيا علاء الدين السبيعي، **عوامل تراجع الأداء العربي على مؤشرات اقتصاد المعرفة، الأربعاء 25 يناير 2017**، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2418 (تاريخ الاسترداد: **2019/10/7)**

باللغة الأجنبية:

✓ **المقالات:**

1. Adel Ben Khalifa, juin 2015, la tunisie dans l'économie du savoir : une comparaisan internationale, document de travail, institut Tunisiene de la compétitivité et des études quantitative, n°28,

2. Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, 2006, The knowledge economy, the KAM methodology and world bank operations, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washingto.

✓ **التقارير:**

- le Centre pour l'Intégration en Méditerranée (CMI) avec la Banque mondiale, la Banque européenne d'investissement (BEI) et l'Organisation Islamique pour l'Éducation, la Science et la Culture (ISESCO), 2013, Transformer les économies arabes **: La voie de la connaissance et de l'innovation** », Washington.

✓ **مواقع الأنترنيت:**

1. Smith, keith, May 2000, **what is a knowledge economy:** disponible sur le site: http://www.ebusinessforum.gr/old/content/downloads/WorkingPapera54.pdf,(consulté le: 12/10/19).
2. doing business. (2016) http://documents.worldbank.org/curated/en/648291468191951408/pdf/NonAsciiFileName0.pdf